

ويعوزون وان الضرر اى القطع المشتمل على احدى الناصر فقيمة يوم المصنوع اى يجب قيمة المصنوع
يوم المصنوع عند اذينة وعند اذينة يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع وما لا مثل له من
المصنوع كالعدديات المتقاة كالتياب والدواب والبطيخ والمان فقيمة يوم الغضب
وقالوا لكرهين صورة من جس ذلك والحكم غير متصور على العدديات المتقاة فانه كثير من المورثات
ليس يتولى بل من ذوات القيمة كالقيمة والقدر وهو حتى ثم ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن
عند البيع بل يكون مقابلة للمقابلة على الكيل والوزن او العدد ولا يختلف بالصنع حتى
لو اختلفت كالقيمة والعدد فلا يكون مقابلة على الصنع اما المصنوع او المصنوع لا
يختلف كالدرهم والدينار والفلس وكل ذلك متشابه وقد فضل الغلبة المتشابهات وذوات
القيمة في كبرها والاحتياج اليه في كبرها فيوجد له مثل في الاسواق بالاتفاق ويعتد به فهو مثل والي
كذلك فهو من ذوات القيمة بمعنى العدديات المتقاة والشيء الذي يعد ويكون اقواله متفاوتة
والا يزدادها ما يمكن مقابلة للمقابلة على العدد كالجوان مثلا فانه يعد عند البيع في غير ان يقال
بباع الغنم عشرة بكذا او بالعددي الغنم ثمانون مثل الجوز والبيض والفلس فهو كالمكيل و
فائدة التشبيه بالمكيل دون الموزون ان من الموزونات ما ليس بمكيل كالموزون الذي
في بعضه ضرر وهو الطشت والقيمة ونحوها من المصنوعات كذا في شرح الاصل فان كان
ادخل الغائب ملكا كجسه الحاكم يعلم انه لو بقي لا يظهر ثم اذا لم يظهره فغنى عليه ببدل اى المثل
او القيمة هذا اذا لم يرض المالك بالقيمة اما اذا رضى فانه يقضى بالشيء ومدة التمسك
مذكور الى راي القاضي والغضب ثابت فيما يقبل ويحول فان غضب عقارة اى المصنوع
ويقبل كل ما كان له اصل كالدار كذا في المغرب وبذلك في بيع بان صار بحر او سحبه او نحوها
لم يضمنه الغائب عند اذينة وهو قول اذينة في الخزوق قال محمد يضمنه وهو قول اذينة في
الاول وبه قال الشافعي وما يقضى بسكنه وعمله بان كان عملا للخدمة والعقارة وزراعة
ضمن النقصان كما في النقل اى ضمن النقصان في الصور بين كاي ضمن النقصان في المصنوع
النقل فيما انفقت عند الفاسب مطلقا سواء كان بفعله او بغير فعله كالعور والشلل وذوات
السمع والبصر وانما قال بسكنه لانه اذا اتمت الدار بعد ما غضبها وسكن فيها لا يسبب

سكنه وعمل الاضمان عليه عند اذينة وفي القول الاخر عن اذينة كذا في غضب المسوط وقال الشافعي
يجب في نقصان الارض ان ينظر كاستجار هذه الارض قبل استجارها وبكم استجار بعد استجارها
ذوات ما بينهما نقصانها وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استجارها وبكم تشتري بعد استجارها
وت ما بينهما نقصان الارض كذا في النهاية ثم نقصان النواع اربعة تراجم السيرة وبقرات جزء
العين وبقرات وصف الغرغوب في كاسم والسمع والبصر واليد والاذن في العبد والسياسة في الذئب
واليس في الحنطة وبقرات معنى المغرور في العين فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ اراد العين
في مكان الغضب لثا لا يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في جميع الاحوال في
الرياحون وبعضه حنطة فغضبت عنه او انا فغضبت فيها ثم يرد مضاجعها بل يرد ان اخذ ذلك بعينه
ولا شئ له غيره وان شئ تركه وضمنه مثلته تعاريف الربا وقال الشافعي لانه يضمن النقصان والبيع و
بقرات المعنى المغرور في العين كالعد الحرف اذ انسى الحرفة في الغائب او كان شافيا فتأخر في
بده يوجب الضمان ايضا هذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا فنجح المالك بين الاذنين
تركه اذ يجمع قيمته ويتعرف الى الفاصل بينهما في مسألة الحرق السيرة والقاض وهذا اذا رده
في مكان الغضب كما اذا كان في غير مكان الغضب فالملك بالتيار بين اخذ القيمة وبين الانتظار الى
رده الى مكان الغضب وان استقبله فغضبت في الفاسد اى ان غضب جديا فاجره فاخذ جرة فنقصته
الاجرة ضمنه وتصديق بالغلط عنده وعند اذينة لا تصدق كما لا تصدق في حال الغضب في حال الغضب
والعدو في مال المورث والمستعير في المستعار ولا يصح تصديق بالبيع عندهما وان ملكه وعند اذينة يوفى
بطلبه لرب البيع وعند الشافعي لا يملك وان غضب ملكه بلاجل الشفعة قبل ادائها وقبل الابراء
وقضى بين المالك والى حكم القيمة وبعد وجود واحد منهما محال شئ بان غضب بشاة وذبها او شواها و
طبخ وطحن وزرع بان غضب حنطة وطبخها وزرعها وانما ذسيف وانما حال كون الاناء ملابسا
غير الخبز اى الذهب والفضة بهذا الكلام عند الشافعي لانها لا تقطع حقا للمالك وهو رواية عن اذينة
اذ يوفى ثم الفاسد وهو قول زرارة والسنن بن زياد ورواية عن اذينة في حقة الغائب بان يملك بها الذي
ويشفع به قبل ان يودي الضمان وانما في القول بغير الخبز لانه لو غضب ذهب او فضة فغضبت بها
دراهم او دراهم او اذينة لم تنزل ملكها كها عند اذينة ولا شئ للغائب وقال مالكها الغائب

السلطة